

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٥٧

الخميس، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد زنج جيسنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكسلي
	الهند	السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-24125 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

أي شكل من أشكال الحياة الطبيعية فرصة ضئيلة. إنهم بحاجة لأن يتعافوا، ويعاد إدماجهم من جديد في مجتمعاتهم المحلية، وأن يعيدوا بناء حياتهم. وعلى نحو ما قالت هنرييتا فور ممثلة اليونيسيف، ما كان ينبغي للأطفال في ذلك السجن أن يكونوا هناك أصلاً.

إن محتنتهم، إن جاز لي القول، تجسد محنة البلد بأسره. ما كان يجب أن يكونوا في الوضع الذي نراه الآن. وثمة عدد أكبر بكثير من الفتيات والفتيان السوريين يرتجفون في الخيام في الثلج. والبعض الآخر عالق في مخيمات النازحين أو مراكز الاحتجاز وليس لديهم سوى أمل ضئيل في الخروج. ولا يزال ملايين آخرون، محظوظون بما فيه الكفاية للحصول على سكن والتواجد مع أسرهم، يفتقرون إلى وجود نظام غذائي صحي ومدارس موثوقة.

وبانتقال البلد إلى العقد الثاني من النزاع، وكما قلت من قبل، فإننا نخذل الشعب السوري، صغاراً وكباراً. فإذا تمتع المدنيون بالحماية، وتقديم ما يكفي من الإغاثة، واستمرار الخدمات الاجتماعية الأساسية، يمكننا القول بأننا نقدم الحد الأدنى. ولكننا لا نقدم ذلك حتى، ويؤسفني أن أقول ذلك. ولا يمكن أن يكون الفشل كل عام هو استراتيجيتنا. علينا هذا العام أن نخفف العبء عن المدنيين السوريين. وأحث أعضاء المجلس على العمل مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الرئيسية بشأن اتباع نهج جديد.

ولا تزال بؤر التوتر الحرجة في النزاع تحصد حياة المدنيين. ففي ٢٠ كانون الثاني/يناير، قتل ستة مدنيين، من بينهم أربعة أطفال، إثر سقوط صواريخ في مدينة عفرين. إن نظم دعم الحياة اليومية معرضة للخطر. وألحقت غارة جوية أخرى في أوائل كانون الثاني/يناير أضراراً بالغة بمحطة المياه الرئيسية التي تخدم مدينة إدلب. ويعد الهجوم المروع على سجن في الحسكة في الأيام الأخيرة والفترة التي تلتها تذكرة حية أخرى - إذا احتجنا إلى تذكرة - بمدى تقلب الوضع في أجزاء أخرى من البلد. كما أنه تذكير مخيف بالتهديد الذي تشكله الدول الإسلامية في العراق والشام.

وفي الوقت نفسه، لا يزال العنف مستمرا في مخيم الهول. ففي ١١ كانون الثاني/يناير، قتل عامل سوري في مجال الصحة.

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. قبل أن أستهل قائمة المتكلمين لدينا اليوم، وإذ أذكر بأخر مذكرة لرئيس مجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس (S/2017/507)، أود أن أحث جميع المشاركين، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. كذلك تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. وبهذه الروح، يهاب بمقدمي الإحاطات أيضاً قصر ملاحظاتهم الأولية على سبع إلى ١٠ دقائق. كما يشجع الجميع على ارتداء كمامة في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الإدلاء بالبيانات.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلت بالإنكليزية): أبدأ بياني بالإعراب عن بالغ قلقنا بشأن مئات الأطفال المحاصرين في سجن مرعب في الحسكة - وأنا متأكد من أننا جميعاً نشعر بذلك. ومن الأهمية بمكان أن يتم حصر جميع الأطفال وإجلانهم إلى بر الأمان ودعمهم.

ولكن حتى لو غادروا السجن، فإن مستقبلهم مبهم. فهم ليسوا خارج دائرة الخطر. وفرصتهم في عيش حياة أسرية أو العودة إلى

من سخاء العديد من الدول الأعضاء الممثلة هنا، بما فيها دولتك، سيدتي الرئيسة. إن المعونة الغذائية التي نقدمها لملايين الناس كل شهر ليست كافية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الظروف العسيرة والصورة المحزنة والمأساوية التي حاولت وصفها، يمكننا أن نستمر في إحداث أثر من خلال التمويل الذكي والجهود الإنسانية الخلاقة. فعلى سبيل المثال، ندير مشاريع الإنعاش المبكر لدعم إنتاج الغذاء حتى نتتمكن من تقليل الاعتماد على المساعدات الغذائية. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على توسيع نطاق مشاريع الري على طول نهر الفرات، مع وضع هذا الهدف على وجه التحديد نصب عينيه. ويكتسي توسيع نطاق مشاريع الإنعاش المبكر أهمية بالغة، وقد رأينا إشارة إليها في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ونستمر في الوصول إلى المحتاجين في شمال غرب سورية من خلال عمليات التسليم عبر الحدود. وعلى نحو ما ناقشنا في اجتماعنا الأخير بشأن هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8937)، أنجزت عمليتان عبر خطوط التماس، ومن المتوقع أن تتم عملية ثالثة قريباً، تمشياً مع خطة الستة أشهر التي ناقشناها في وقت سابق. وأحث الجميع هنا على تقديم الدعم المستمر لضمان استمرار عمليات تسليم يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب. وأشكر السلطات المسؤولة عن تلك الأدونات على الإجراءات التي اتخذتها. كما يستمر توزيع تلك المعونة. وقد وصل الطعام الذي يتم إيصاله عبر الحدود إلى أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص مرة أخرى هذا الشهر.

إن هذه التطورات إيجابية، ويجب أن نستخدم جميع السبل للوصول إلى المحتاجين. بيد أنني أود أن أؤكد من جديد أن العمليات التي تجري عبر خطوط التماس لا تحل محل حجم أو نطاق العملية الضخمة عبر الحدود في هذه المرحلة. وفي كل شهر، تقدم الأمم المتحدة وشركاؤها الأغذية وغيرها من المواد الشحيحة لملايين الناس في شمال غرب سورية - الناس الذين يحتاجون إلى دعمنا ويستحقونه. فمن خلال هذا الدعم، يمكن للناس مقابلة طبيب والحصول على الأدوية الأساسية وإرسال أطفالهم إلى المدرسة. وعلى نحو ما ذكر

وأصيب طبيب آخر في اليوم التالي، كما نعلم جميعاً. ويلزم أن نقوم بعمل أفضل للحفاظ على سلامة سكان المخيم والعاملين في المجال الإنساني. وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى حلول دائمة للأشخاص الذين يعيشون في المخيمات، بما في ذلك العودة الآمنة لجميع رعايا البلدان الثالثة، وأولاً وقبل كل شيء الأطفال.

وأكرر التأكيد على رسالة بسيطة. يجب حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، والأعيان المدنية.

وعلاوة على آثار النزاع، خلفت العواصف الشتوية القارصة على نحو غير عادي في الأسبوع الماضي سلسلة من الدمار. فقد تضررت آلاف الخيام، التي يعيش فيها الناس منذ سنوات عديدة، في مخيمات في الشمال الغربي. ويحرق النازحون القمامة بغرض التدفئة، ويواجهون خطر الاختناق في مقابل الاحتماء من درجات حرارة دون الصفر في تلك الخيام. وبحسب ما ورد فقد لقي طفل مصرعه جراء انهيار خيمة بسبب الثلوج. لا أستطيع أن أتخيل ذلك. وفي الشهر الماضي، أصيب ما لا يقل عن ٢٤ شخصاً ولقي شخصان مصرعهما بسبب اندلاع حرائق في الخيام.

يجب ألا يعاني الناس هكذا كل شتاء. ويمكننا، بل وينبغي لنا، أن نقدم لهم ما يحتاجونه من دعم وسكن من نوع مختلف، حتى ولو كان مؤقتاً. ولكن بالتمويل المتاح لدينا حالياً، لا يمكننا مساعدة سوى نصف الأشخاص الذين يزيد عددهم عن ٤ ملايين شخص في جميع أنحاء سورية والذين يحتاجون إلى الحماية من عناصر البقاء على قيد الحياة وأساسياتها.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الأزمة الاقتصادية تتفاقم. فأسعار الطعام تزداد أكثر من أي وقت مضى. فقد بلغت تكلفة سلة الأغذية المتوسطة مستويات عالية جديدة في كل شهر من الأشهر الأربعة الماضية. ويشكل الإنتاج الغذائي المحلي مصدر قلق أيضاً. وتقيد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن إنتاج القمح انخفض بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة في عام ٢٠٢١ - وهو عام واحد. وفي حين تتزايد الاحتياجات تتناقص موارد المعونة الدولية، على الرغم

يشعر المدنيون السوريون بأنهم أسرى مأزق سياسي من صنع الإنسان شل الأمل في صفوف الأطفال والشباب. ونطلب المساعدة من أعضاء المجلس والدول التي لها نفوذ على الأحزاب والجهات الفاعلة في المنطقة في المجالات التالية. سامحوني على صراحتي، لكن أعتقد أن الحالة تتطلب ذلك.

أولاً، فيما يتعلق بإمكانية الوصول، لا تزال الحواجز الإدارية واللوجستية والقانونية والمادية تعوق العمل الإنساني في جميع أنحاء سورية تقريباً. نحن بحاجة إلى دبلوماسية إنسانية أكثر فعالية مع الأطراف والجهات الفاعلة حتى تتمكن مساعداتنا من إيصال المعونة إلى جميع السوريين المحتاجين.

ويمكن لروسيا وغيرها أن تساعد من جانب الحكومة، حيث لا نزال، على سبيل المثال، غير قادرين على تقديم المساعدة القانونية للمشردين والعائدين إلى سورية. ويمكن لتركيا والولايات المتحدة وغيرها المساعدة فيما يخص سلطات الأمر الواقع في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وينبغي عدم تسييس المجال والعمل الإنسانيين حتى نتمكن من الوصول إلى جميع المحتاجين.

ثانياً، يمكننا، بل يجب علينا منع حدوث حمام دم في إدلب. إذ يعيش ثلاثة ملايين شخص معرضون للخطر الشديد في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الجزء الشمالي الغربي من البلد. وقد دفنت الخيام في الثلوج هناك الأسبوع الماضي. ولا يمكننا خوض حرب في ما هو في الواقع، سلسلة هائلة من مخيمات النازحين.

يجب أن نتذكر أن العديد من المقاتلين وعائلاتهم أرسلوا إلى إدلب على متن حافلات من المناطق المحاصرة في أماكن أخرى كجزء من اتفاقات تم التفاوض عليها. ويجب على جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الحكومتان الروسية والسورية، والذين يمكنهم التأثير على جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك تركيا، أن يجددوا جهودهم مع وسطاء الأمم المتحدة للتوصل إلى حل تفاوضي ومنع حمام دم محتمل.

وتستضيف البلدان المجاورة، ولا سيما تركيا، ملايين اللاجئين بسخاء. والآن ليس الوقت المناسب لإغلاق الحدود. إنما حان الوقت

الأمين العام في تقريره عن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/1029) في كانون الأول/ديسمبر، فإن عمليتنا عبر الحدود هي واحدة من أكثر العمليات خضوعاً للرصد عن كثب في العالم. إننا نعرف الاحتياجات، والمعونة التي يتم إيصالها، وأين تذهب هذه المعونة.

الأمر يبدو كما لو كان يحتاج إلى تكرار، إن المدنيين بحاجة إلى الغذاء والدواء وغيرهما من المواد المنقذة للحياة. إنهم بحاجة للحصول على الخدمات الأساسية. إنهم بحاجة إلى فرصة ليعيشوا حياة كريمة. إنهم بحاجة إلى الحماية من الأذى.

ولتحقيق ذلك، يتعين علينا توسيع إمكانية الوصول. ونحن بحاجة إلى الأموال اللازمة لدعم العمليات الإنسانية. ويتعين علينا إيصال مساعدة فورية لإنقاذ الحياة، إلى المزيد من الأشخاص. ونحن بحاجة إلى توسيع نطاق برامج الإنعاش المبكر، وسنؤدي دورنا في ذلك. وتوفر هذه البرامج سبيلاً لتحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي وإمكانية توفير الخدمات الأساسية للأسر التي يجب أن تحصل عليها ولكنها لا تحصل عليها في كثير من الأحيان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيغلاند.

السيد إيغلاند (تكلم بالإنكليزية): عدت إلى سورية مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر، وسافرت إلى درعا في الجنوب، التي تجددت فيها مؤخراً النزاعات المسلحة، فضلاً عن دمشق والغوطة الشرقية.

وفي حين تلاشى ذكر سورية من العناوين الرئيسية الدولية، إلا أن الحالة في الميدان أصبحت أسوأ بشكل كبير. ولا يزال النزاع المسلح يتسبب في الموت والدمار والتشريد في صفوف المدنيين، كما رأينا في الأيام الأخيرة في شمال شرقي البلد، على نحو ما وصفه السيد غريفيث للتو. وفي الوقت نفسه، فإن الأزمة الاقتصادية، التي تفاقم بسبب الجفاف، أصبحت الآن عميقة لدرجة أن الأسر كانت لديها هذه الرسالة المتكررة عندما التقيت بهم: "لقد انتقلنا من الحرب إلى الجحيم". ولا تزال الفجوة بين الاحتياجات المقدرة والتمويل الإنساني المتاح لدينا آخذة في الاتساع. وليس لدينا عملياً أي تمويل للانتعاش المبكر.

خامسا، بشأن المياه، يعاني ملايين السوريين من الجفاف الشديد وانخفاض المياه من نهر الفرات. وقد أدى قصف محطة مياه في ٢ كانون الثاني/يناير إلى تفاقم إمكانية حصول السكان في مدينة إدلب على. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان عدم مهاجمة الهياكل الأساسية للمياه.

ونحث على الوصول دون عوائق لصيانة محطة العلوك الشمالية للمياه لضمان استمرارية تزويدها المياه لنصف مليون شخص يعتمدون عليها. ونطلب من جميع الأطراف الفاعلة احترام اتفاقات تقاسم المياه وضمان عدم استخدام المياه كورقة مساومة سياسية.

النقطة السادسة هي أنه يجب علينا أن نعيد بناء الهياكل المدنية. يحق للمدنيين المتضررين من الحرب الحصول على المساعدة والخدمات الأساسية، بغض النظر عن يسيطر على الإقليم. وهذا هو الحال في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن أي برامج طويلة الأجل لإعادة بناء المنازل والمدارس والخدمات داخل سورية أصبحت مسيسة جدا، ولا سيما ما يمكن تسميته بإعادة الإعمار.

وينبغي ألا تكون مدارس الأطفال والخدمات الأساسية رهينة للتقدم في المفاوضات السياسية في أماكن أخرى. ونحث الحكومات المانحة ووكالات التنمية والقطاع الخاص على إعادة التفكير. وبالمثل، حالت تدابير مكافحة الإرهاب والجزاءات دون توفير الآلات والتدريب والسلع الأساسية والمواد الاستهلاكية في الوقت المناسب.

ولذلك نرحب بالتعديلات التي أدخلتها حكومة الولايات المتحدة مؤخرا على التراخيص العامة لأغراض إنسانية، ولكننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات بشأن التحديات التي تواجه المصارف في مجال إزالة المخاطر والمساعدة على الحد من أثر الجزاءات على الوقود والكهرباء والقطاعين العام والخاص.

أما النقطة السابعة والأخيرة فهي بشأن إيجاد حلول للاجئين. فقد ولد أول أطفال اللاجئين السوريين - وكنا شهودا على ذلك - في وادي البقاع في لبنان وفي مخيم الزعتري في الأردن. هؤلاء الأطفال في

الآن للجميع، بما في ذلك أوروبا وغيرها، لتحمل المسؤولية بشكل مشترك لضمان منح المدنيين السوريين حقهم في الحماية واللجوء، وفقا للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

ثالثا، فيما يتعلق بتقاضي التضارب، لا تزال المستشفيات ومخيمات النازحين والمباني السكنية والأسواق تتعرض للقصف والهجوم في سورية في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وتقاضي التضارب هو الأداة التي يتعين علينا، بصفتنا عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، أن نتأكد من أن أطراف النزاع، بالقوات الجوية والأسلحة الثقيلة، على علم بالمواقع المدنية والطبية والإنسانية، وبالتالي يجب أن تحميها بنشاط.

يجب إعادة إطلاق آلية تقاضي التضارب التي تقودها الأمم المتحدة في سورية، مع إعادة بناء الثقة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والطبية وبمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك روسيا. ويحتاج النظام، لكي يكون فعالا، إلى رصد مستمر لكل من الطابع المدني البحت للمواقع المشمولة بآلية تقاضي التضارب ورصد جميع الهجمات والإبلاغ عنها، بما فيها تلك التي كادت أن تحدث. ويجب إجراء تحقيقات فورية في الهجمات والمساءلة عن جرائم الحرب المحتملة.

والنقطة الرابعة هي الإغاثة عبر الحدود وعبر خطوط التماس. وكما ذكر مارتن غريفيث مرة أخرى، يجب أن تستمر العملية العابرة للحدود التي تقودها الأمم المتحدة إلى الجزء الشمالي الغربي من البلد إلى ما بعد تموز/يوليه. ولا يمكننا أن نحل محلها استجابة بقيادة منظمة غير حكومية أو ببرمجة عبر خطوط التماس في هذا الوقت. إن شريان الحياة الأساسي لملايين السوريين وحماية الآلاف من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على المحك.

ولذلك، يحتاج مجلس الأمن إلى ضمان استمرار الاستجابة عبر الحدود بقيادة الأمم المتحدة من تركيا، مع تحسين ظروف الاستجابات عبر خطوط التماس انطلاقا من دمشق وضمان استمرار الرصد الشفاف لإيصال المساعدات في سورية. وأحث المجلس على العمل مع جميع الأطراف المسيطرة على الأراضي للحد من العوائق البيروقراطية التي تعترض الاستجابة عبر خطوط التماس.

يجب أن تكون الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري الضرورة الحتمية لعملنا في المجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وقد مكن اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع في تموز/يوليه ٢٠٢١ الأمم المتحدة وشركاءها من الاستمرار في إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة عبر الحدود من تركيا إلى شمال غرب سورية. وعلى أساس شهري، يتم تزويد ملايين الأشخاص بالمساعدات الإنسانية، من الرعاية الصحية إلى سلال الغذاء والخيام والمأوى وفرص كسب الرزق. وفي عام ٢٠٢١ وحده، جلبت قرابة ١٠ ٠٠٠ شاحنة مساعدات حيوية عبر الحدود.

وبصفتها مشاركتين في صياغة القرارات، أكدت أيرلندا والنرويج مرارا وتكرارا دعمهما لجميع طرائق تقديم المساعدة الإنسانية من أجل تلبية احتياجات الناس في جميع أنحاء سورية. وهدفنا الوحيد هو كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ويشمل ذلك أيضا عن طريق إيصال المساعدات عبر خطوط التماس إلى الشمال الشرقي والشمال الغربي. ولذلك، نرحب بالقوافل الإنسانية التي أرسلها برنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى عبر خط التماس إلى الشمال الغربي مؤخرا. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير استمرارها.

غير أن القوافل العابرة لخطوط التماس، وكما ذكر الأمين العام في الشهر الماضي، لا يمكنها تحقيق نتائج توازي، سواء من حيث حجمها أو نطاقها، ما تحققه العملية عبر الحدود. ولا تزال العملية الإنسانية عبر الحدود شريان الحياة البالغ الأهمية لملايين السوريين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في الشمال الغربي. وفي الوقت الحالي، يتسبب الشتاء القارس في سورية في حدوث فيضانات وعواصف وفي تساقط الثلوج بغزارة. ويموت الأطفال فيما يحاولون إيجاد وسيلة للتدفئة. كما وردت أنباء عن تزايد الضربات الجوية على الهياكل الأساسية المدنية. ففي ٢ كانون الثاني/يناير، ضربت غارة جوية محطة مياه العرشاني على مشارف مدينة إدلب. ولم تعد المحطة قادرة على توفير المياه لمن يعتمدون عليها وعددهم ٢٢٥ ٠٠٠ شخص. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أفادت أنباء بأن هجوما على مدينة عفرين أسفر عن مقتل ستة مدنيين، بينهم أطفال.

العاشرة من العمر الآن. ولم يروا أرض أسلافهم قط. وتتقلص فرصهم في استعادة ممتلكات أسرهم كل عام. وبعد أكثر من عقد من الأزمة، يستحق النازحون السوريون إيجاد الحلول والأمل.

ولكن لا توجد حتى الآن برامج حقيقية لإعادة التوطين في بلدان ثالثة؛ وهناك فرصة ضئيلة للاندماج في الأماكن التي حصل اللاجئون فيها على الحماية؛ ولا تزال الظروف داخل سورية غير مواتية للعودة الجماعية. وقد وثقت جماعات حقوق الإنسان كيف تم احتجاز بعض العائدين وتعذيبهم. ومئات الآلاف ليس لديهم سوى الانقراض والعوز للعودة إليهما، ولا يوجد نظام للرصد ومساعدة وحماية ودعم العائدين.

وندعو إلى تعاون جميع أعضاء المجلس من أجل توفير خيارات للاجئين السوريين. ولنتذكر أن اللاجئين السوريين الذين لجأوا مؤخرا إلى مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين في لبنان الذي تأسس قبل ٧٣ عاما التقوا بالجيل الرابع من اللاجئين، وهم الفلسطينيون المولودون هناك، لأن مجلس الأمن لم يفعل ما كان ينبغي له أن يفعله لتمكين الفلسطينيين من العودة في الخمسينيات من القرن الماضي.

إننا بحاجة إلى رصد مستقل لعمليات العودة وللأوضاع في مناطق العودة في سورية، يتماشى مع المعايير الدولية ويشكل جزءا من جهود تكثيف وتنويع برامج المساعدة القانونية.

سأوقف عند هذا الحد. ونحن على أهبة الاستعداد للقيام بدورنا لإعادة بناء آمال ومستقبل الأطفال السوريين، ولكننا بحاجة إلى مساعدة المجلس للقيام بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إيغلاند على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة النرويج.

وسأدلي بهذا البيان بصفة بلدي مشاركة في الصياغة مع أيرلندا. أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته وعلى جميع جهود الأمم المتحدة وشركائها للتخفيف من المعاناة الإنسانية في سورية في ظل ظروف بالغة الصعوبة. كما أعرب عن امتناني لبيان إيغلاند على عرضه المقنع. ويبدل "المجلس النرويجي للاجئين" جهودا بالغة الأهمية لإنقاذ وحماية الأرواح في سورية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر مارتن غريفيث على استعراضه للحالة الإنسانية في سورية. ونرحب أيضاً ببيان إيجلاندر في جلسة اليوم ونشكره على تقييمه المتوازن للتطورات على أرض الواقع.

نعقد اليوم أول جلسة لنا منذ اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) الذي قضى في أوائل كانون الثاني/يناير بتمديد آلية عبور الحدود لمدة ستة أشهر. وفي هذه المرحلة، اعتبرنا أن الحفاظ على الاتجاهات الجديدة الناشئة في تنظيم المساعدات الإنسانية في سورية وتكثيفها أمر أكثر أهمية وقررنا عدم التركيز على الحجم الصغير للعمل الذي تم إنجازه. وليس من قبيل المبالغة القول إن ذلك يستند إلى ثقتنا بمجلس الأمن ككل، فضلاً عن رغبتنا في منح الأعضاء الجدد في المجلس فرصة للإسهام في هذه القضية المشتركة. وتمتد ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بإبصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية من خلال معبر باب الهوى الآن حتى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٢٢.

هناك عدد كبير من المشاكل التي يتعين معالجتها الآن؛ وليس لدينا وقت نضيعه. والمشاكل التي يتعين حلها لضمان توازن الجهود الإنسانية للأمم المتحدة في سورية كبيرة. ومن الناحية العملية، لدينا خلال فترة الخمسة أشهر ونصف المقبلة عدد من المهام الحاسمة التي يتعين علينا إنجازها.

أولاً، من المهم ضمان ألا نكتفي بعمل الآلية المنشأة لإيصال المعونة عبر خطوط التماس بفعالية ودون انقطاع، بل يتعين توسيع نطاقها أيضاً، لا سيما في المناطق التي يتعذر الوصول إليها عبر آلية عبور الحدود.

وعلى حد علمنا، فإن الطابع الدقيق لتلك الخطوة، لا سيما في ضوء الشتاء الصعب في سورية، واضح، وبالتالي فإن أي تأخير في إرسال القوافل الإنسانية، بما في ذلك إلى إدلب، لا يمكن اعتباره

كما نشجب الحوادث الأخيرة التي تعرض فيها العاملون في المجال الإنساني للهجوم، بما في ذلك القتل المأساوي لمسعف تابع لمنظمة إنسانية في شمال شرق سورية. ويساورنا قلق عميق إزاء العواقب الإنسانية للهجوم الأخير على سجن مدينة الحسكة، والذي أفادت أنباء بأنه أسفر عن مقتل مدنيين، بمن فيهم أطفال، وتسبب في تشريد البعض.

ويتسبب سير الأعمال العدائية في المناطق الحضرية وغيرها من المناطق المأهولة بالسكان في سورية في إلحاق أضرار شديدة ومطولة على نحو غير مقبول بالمدنيين والأعيان المدنية. ويحرم تدمير البنية التحتية المدنية الحيوية السكان من الخدمات الأساسية مثل المياه والطاقة والرعاية الصحية والتعليم، مما يتسبب في عواقب وخيمة طويلة الأجل على حياة ومستقبل الشعب السوري.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر الهجمات العشوائية والالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق ضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية وتقليله إلى أدنى حد ممكن. ويمكن أن تكون آليات تقاضي التضارب التي تعمل بفعالية أداة عملية في هذا الصدد.

لقد زاد تفاقم الوضع الإنساني الحاد في سورية جراء الأزميتين الاقتصادية والغذائية وأزمة فيروس كورونا، ولدينا مخاوف جدية بشأن الممارسات الضارة وآليات التكيف السلبية مثل زواج الأطفال والزواج القسري والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويكون الأطفال الذين يولدون في أعقاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأمهاتهم في وضع ضعيف بشكل خاص. ويجب أن تتمثل إحدى الأولويات في وقف ومنع العنف الجنسي والجنساني وتلبية احتياجات الضحايا. وسيظل الواجب الإنساني هو المبدأ التوجيهي بصفتنا قائمين على الصياغة في هذا الملف، ونحن نشق بتعاون المجلس في تحقيق تلك الغاية. وفي المقام الأول، ينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو التخفيف من معاناة الشعب السوري.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

السوريون العاديون الذين لا يجدون الطعام والعلاج الطبي. وتكتب كيانات الأمم المتحدة المسؤولة عن هذا الأمر في تقاريرها. ونشعر بالامتنان لها على نزاهتها وأمانتها في أداء واجبها المهني.

للأسف، شهدت بداية هذا العام كارثة حقيقية في أحد سجون الحسكة. وبالنظر إلى نطاق هذه المأساة والتهديدات الناشئة لأمن المنطقة ككل، طلبنا عقد جلسة منفصلة لمجلس الأمن بعد هذه الجلسة مباشرة. ونحن على ثقة من أن هذا لن يتيح لنا تقديم تقييمنا لما حدث فحسب، بل أيضا فهم ما يحدث في منطقة شرق الفرات هذه التي لا تزال الولايات المتحدة تحتلها بصورة غير قانونية.

السيدة هاكمان (غانا) (تكلت بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بالإحاطة الثاقبة التي قدمها السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. ونشكر أيضا السيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، ونشيد بالعمل الإنساني المكثف الذي تضطلع به منظمته في خضم الظروف الصعبة للنزاع. وأود أيضا أن أرحب في هذه الجلسة بيمثلي سورية وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية.

بداية، أود أن أكرر إدانة وفد بلدي الصريحة للهجوم الذي شنه تنظيم داعش على سجن غويران وما أعقبه من تصعيدات في مدينة الحسكة بالشمال الشرقي، مما أسفر عن سقوط ضحايا بين المدنيين وتشريد أكثر من ٤٥ ٠٠٠ شخص. ويشكل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبه وأينما ارتكب وأيا كانت أهدافه، تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وهو أمر لا مبرر له وغير مقبول.

لقد خلفت عشر سنوات من النزاع في سورية أثرا عميقا ومؤلما على حياة الناس، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن. وكما سمعنا من إحاطات اليوم، فإن الحالة تشهد تصعيدا عنيفا وضربات جوية وعمليات قصف وظروف اقتصادية خطيرة ونقص في الأغذية وأزمة مياه وبرد الشتاء القارس بدرجات حرارة دون الصفر. وينبغي أن تكوني هذه الظروف الإنسانية المحفوفة بالمخاطر، التي تفاقمت جراء جائحة مرض فيروس كورونا، حافزا لالتزامنا الجماعي بإعطاء الأولوية لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لملايين السوريين المحتاجين.

سوى تخريب متعمد وتهديد متعمد لحياة السوريين العاديين. وينبغي، كحد أدنى، تنفيذ الخطة العملية الواضحة القائمة التي أعلنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ تنفيذا كاملا. ولم نشهد حتى الآن سوى تقدم ضئيل في هذا الصدد. ونأمل أن يتخذ زملاؤنا في مجلس الأمن موقفا مبدئيا بشأن تلك المسألة.

ومرة أخرى، نكرر التأكيد على ضرورة ضمان وجود الأمم المتحدة في شمال غرب سورية، مما سيعزز مراقبة توزيع المساعدات الإنسانية على المحتاجين.

ومن المهم للغاية تكثيف الجهود الرامية لإعادة بناء مرافق البنية التحتية من أجل تهيئة الظروف المعيشية الأساسية للسوريين. وقد استندت المنظمات الإنسانية بالفعل لجهودها لتفسير حقيقة بسيطة مفادها أنه لا يمكن لأي قدر من المساعدات الإنسانية أن يغني بشكل فعال عن وجود مستشفيات ومحطات لتوليد الطاقة ومصانع ومدارس، تسير عملياتها بسلاسة. ولن يساعد تقديم المانحين لمساهمات في مجالات العمل هذه في إعادة أوضاع الناس العاديين في سورية إلى مجراها الطبيعي فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى انخفاض تكلفة العمل الإنساني في حد ذاته مع زيادة تأثيره. ونري أنه من الصعب جدا تحدي هذا المنطق الرياضي البسيط. ونود أن يضاعف زملاؤنا في مجلس الأمن جهودهم في هذا الصدد.

بينما نواصل العمل بشأن الملف الإنساني السوري، يجب ألا نغفل الأثر السلبي للجزاءات والتدابير القسرية على حياة السوريين العاديين. وقد تحدث يان إيغلاند عن ذلك الأمر اليوم. ومن آن لآخر، يذكر الأمين العام هذا الموضوع أيضا في تقاريره. ونأمل أن يولي أنطونيو غوتيريش المزيد من الاهتمام لهذا الموضوع في تقاريره إلى أن يتم القضاء على هذه المشكلة تماما في سورية.

ونرى أن هناك أسبابا كثيرة تدعو الأمين العام إلى القيام بذلك. وأحدث دليل على ذلك وارد في التقريرين الأخيرين الصادرين عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، اللذين تحدثا مباشرة عن الأثر المدمر للجزاءات على الإنتاج الزراعي وتوريد الأدوية والمنتجات الطبية إلى البلد. والمتضررون الوحيدون هم

أخيراً، نؤيد الدعوة إلى زيادة التمويل الإنساني، بما في ذلك دعم الإنعاش المبكر وسبل العيش. ويجب كفالة تقديم دعم شامل للشعب السوري يلبي احتياجاته الحالية وتوسيع نطاقه ليشمل إرساء الأسس لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة بعد انتهاء النزاع.

وفي الختام، لا بد أنؤكد أن الدعم الجماعي من أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي حاسم الأهمية لكفالة تقديم مساعدات مستدامة وفعالة للشعب السوري في الوقت الذي يصارع فيه هذه الأزمة الإنسانية الهائلة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والسيد إيغلاند على المعلومات القيمة التي قدمها عن الحالة في الميدان.

وأعرب، في البداية، عن دعمنا الكامل لجهود الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، التي، كما سمعنا في إحاطات اليوم، تقدم المساعدة المنقذة للحياة للرجال والنساء والأطفال في سورية.

بعد مرور ما يقرب من ١١ عاماً على بدء الأزمة السورية، لا تزال الحالة الإنسانية كارثية. والأرقام مفرغة. فهناك حوالي ١٤ مليون شخص يعتمدون على المساعدات الإنسانية. ويواجه أكثر من ١٢ مليون شخص في سورية، أي ما يعادل ٦٠ في المائة من السكان، صعوبة في تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية الأساسية. وعلاوة على ذلك، دُفع أكثر من ٩٠ في المائة من السكان، معظمهم من النساء والأطفال وكثير منهم معرضون للخطر بشكل خاص مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، تحت خط الفقر. وأكثر من ١٢ مليون شخص نازحون داخلياً أو لاجئون في الخارج، ويجب أن يحاربوا برد الشتاء القارس للبقاء على قيد الحياة. وبالإضافة إلى ضحايا النزاع البالغ عددهم ٥٠٠ ٠٠٠، هناك نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص محتجزون بصورة غير قانونية أو مختفون.

ونؤمن بشدة بأن إنقاذ الأرواح يجب أن يكون أولويتنا الأولى، ولكن ذلك يستلزم أكثر من مجرد توفير الغذاء والدواء، حتى عندما يشكل ذلك تحدياً في حد ذاته. فالشعب السوري بحاجة إلى التعليم والحرية والتمتع بحقوقه؛ إنه بحاجة إلى الأمل. وهم بحاجة إلى إنهاء النزاع ودعم الإنعاش المبكر واحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية.

ونتمس الحاجة إلى توسيع نطاق المساعدات الغذائية وغير الغذائية لتشمل جميع أنحاء سورية استجابة لما هو بالفعل حالة طوارئ إنسانية. وكما أشار أعضاء آخرون في مجلس الأمن، وكانوا محقين في ذلك، فإن الحل السياسي شرط لا غنى عنه لإنهاء الأزمة الإنسانية في سورية نهائياً. وسيطلب ذلك من الأطراف احترام وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والتمكين من إحراز تقدم على المسار السياسي من خلال الحوار والتوصل إلى توافق في الآراء. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل للتعبيل بتنفيذ خريطة الطريق المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لكفالة التوصل إلى حل شامل ودائم للأزمة المتعددة الأوجه في سورية.

ثانياً، نرحب بتجديد الآلية العابرة للحدود التي تأذن للأمم المتحدة بإيصال المساعدات عبر معبر باب الهوى الحدودي حتى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٢٢. وهذا التجديد عمل يجسد إنسانيتنا إذ أنه يوفر شريان حياة لثلاثة ملايين شخص من الفئات الضعيفة ممن يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة في شمال غرب سورية. وفي مواجهة هذه الأزمة المتفاقمة، نرى أنه يجب توظيف جميع طرائق إيصال الإمدادات لتجنب وقوع كارثة إنسانية. ونشجب استخدام المساعدات الإنسانية سلاحاً للحرب وندعو الأطراف إلى السماح بوصولها باستمرار ودون عوائق إلى المجتمعات المحلية المحتاجة.

وتتعلق النقطة الثالثة التي أود أن أثيرها بحماية المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية. ففي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، أسفرت ضربات جوية ومدفعية في الشمال الغربي عن مقتل ثلاثة مدنيين، من بينهم طفلان، وإصابة ١٦ مدنياً، من بينهم أربع نساء وستة أطفال. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، تعرضت محطة سيجر للمياه التي توفر المياه لنحو ربع مليون شخص في إدلب لأضرار جسيمة جراء ضربة جوية.

ويساور غانا القلق أيضاً إزاء سلامة مئات الأطفال الذين علقوا مؤخراً في الهجوم على سجن غويران. ونحث جميع أطراف النزاع على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والتقيد بالتزاماتها الدولية بحماية الأطفال والهياكل الأساسية المدنية.

استفدنا في وقت سابق من هذا الأسبوع من عقد مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن الحروب في المدن وحماية المدنيين في السياقات الحضرية (انظر S/PV.8953). وإنني على ثقة من أنه بينما كانت الوفود تعد بياناتها لتلك المناقشة، فإن العديد منها - إن لم يكن معظمها - استحضرت صور الدمار الذي تعرضت له مدن وبلدات سورية.

تقف سورية كأوضح دليل على نضال مجلس الأمن من أجل الارتقاء فوق المصالح الضيقة لمنح الأمل لشعب منكوب ومضطهد. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الأمن في أجزاء من شمال غرب سورية وشمال شرقها وجنوبها. فالسوريون يواجهون مخاوف شديدة بشأن الحماية، حيث يؤدي القصف والغارات الجوية إل حدوث وفيات وإصابات وإلى تشريد السكان وتدمير الممتلكات المدنية. وندين، من بين أمور أخرى، الهجوم على محطة مياه العرشاني في كانون الثاني/يناير، والذي تسبب في قطع إمدادات المياه لآلاف الأشخاص.

ومما يثير القلق أيضا استمرار انعدام الأمن في مخيم الهول، حيث يعيش ٥٦ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في حالة خوف دائمة بسبب الهجمات المتفشية. وتدعو كينيا البلدان إلى إعادة مواطنيها إلى أوطانهم من أجل تخفيف حدة التوتر في البلد. ونعيد تأكيد أهمية حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية المدنية. وينبغي لجميع الأطراف أن تحترم وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

وبالانتقال إلى الحالة الاقتصادية، فإن الإحصاءات تثير القلق حيث تعاني ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية من انعدام الأمن الغذائي وتشتري ٧٥ في المائة من الأسر المعيشية الأغذية بالدين. وعلاوة على ذلك، أسهمت التدابير القسرية الأحادية الجانب إسهاما كبيرا في الحالة الاقتصادية القاتمة وعدم قدرة الحكومة على تلبية احتياجات فئات المجتمع الضعيفة. ندعو إلى رفع هذه التدابير، خاصة عندما تتأثر العمليات الإنسانية.

إن كينيا على يقين، إزاء هذه الخلفية، من أن جميع الوسائل التي تكفل الحصول على المساعدة الإنسانية بالغة الأهمية، لا سيما خلال

وبينما لا يلوح حل سياسي عن الأفق وتتجاهل الحكومة احتياجات شعبها، تظل المساعدة عبر الحدود منقذة لأرواح ملايين الأشخاص المحتاجين في شمال غرب البلد. وقد أظهر مجلس الأمن مرات عديدة أن لديه القدرة على اتخاذ إجراءات وإحداث تغيير. وعندما يوحد المجلس صفه، يمكنه أن يحدث تغييرا في حياة الملايين من البشر. ولهذا السبب، تكتسي المساعدات عبر الحدود أهمية كبيرة ولا بد أن تستمر. ونحث المجلس على إعادة فتح معبري اليعربية وباب السلام الحدوديين، فضلا عن إبقاء معبر باب الهوى الحدودي مفتوحا، من أجل السماح للعاملين في مجال تقديم المساعدات بالاضطلاع بعملهم وإيصال المساعدات الأساسية إلى الملايين من الأشخاص الذين ذكرتهم.

ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن المساعدة عبر الحدود (S/2021/1030). ونؤيد تماما التوصيات والتدابير الواردة فيه. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب توسيع نطاق هذه التدابير لتشمل جميع الممرات المتاحة.

وينبغي توسيع نطاق التدابير من خلال جميع الممرات المتاحة. ونهيب بالأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين. ندعو جميع أطراف النزاع إلى السماح بسرعة بإيصال إمدادات الإغاثة الإنسانية لجميع المدنيين المحتاجين من دون عوائق، وإلى تيسير ذلك.

أخيرا، يجب حماية السكان في سورية. وينبغي لنا أن ندعم أبناء الشعب السوري في ما يحتاجونه وما يستحقونه وما هم أهل له، فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية والحماية. وستواصل ألبانيا دعم الشعب السوري في بناء مستقبله في سلام وعدل، وتأمل أن يُسمع صوت السوريين.

السيدة تورويتش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيد إيغلاند على إحاطتهما وأرحب بمشاركة سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

ويجب كذلك حماية العاملين في المجال الإنساني. فمن غير المقبول أنهم ما زالوا يُستهدفون، كما حدث مؤخرا في مخيم الهول. والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء لتحسين آلية تقادي التضارب مفيدة في هذا الصدد ويجب الآن وضعها موضع التنفيذ.

ويجعل ارتفاع الاحتياجات الإنسانية والطبية من الضروري أكثر من أي وقت مضى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق، وهو أمر بالغ الأهمية كذلك من أجل تكثيف حملة التطعيم ضد فيروس كورونا، بما في ذلك في شمال شرق وشمال غرب سورية. ويجب على جميع أطراف النزاع، وخاصة النظام السوري، احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

إن التطورات التي عرضها السيد غريفيث فيما يتعلق بالقوافل العابرة لخطوط التماس إيجابية حقا، ونحن نؤيد تماما تنفيذ خطة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات. ولكن لنكن واضحين: سيكون من الضروري وجود آلية عابرة للحدود إلى أن يتسنى إيصال المعونة إلى جميع السكان المحتاجين في جميع أنحاء الإقليم.

وسواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ضمان التجرد والاستقلال والحياد والشفافية فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية. وتلك المبادئ لا يحترمها النظام السوري حاليا.

إن محاولات اتهام أوروبا وشركائها بربط المساعدات الإنسانية بشروط أو استغلال مسألة الجزاءات ينبغي أن لا تخدع أحدا. وأذكر هنا بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هم المانحون الرئيسيون للاستجابة الإنسانية في سورية، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها النظام. فمنذ عام ٢٠١١، حشدت أوروبا ٢٥ بليون يورو استجابة للآزمة. إن الجزاءات الأوروبية محددة الأهداف وتتضمن أحكاما قوية لضمان إيصال المعونة الإنسانية والطبية إلى المستفيدين المقصودين.

وفي غياب حل سياسي راسخ، لا يوجد أي سبب على الإطلاق لتطبيع العلاقات مع النظام السوري. ومن دون حل سياسي، ستبقى مواقفنا بشأن رفع الجزاءات وإعادة الإعمار من دون تغيير. وينبغي للدول التي تدعو إلى إعادة إعمار سورية أن تبدأ بتعزيز إسهاماتها في الاستجابة الإنسانية.

أشهر الشتاء هذه. وننتهي على استمرار إيصال الإمدادات الأساسية، بما في ذلك توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا من خلال الآلية العابرة للحدود.

وترحب كينيا كذلك بوضع وتنفيذ خطة السنة أشهر لرفع مستوى المساعدة عبر خطوط التماس من أجل ضمان استمرار عمليات إيصال يمكن التنبؤ بها إلى المناطق التي تعاني من نقص الخدمات في شمال غرب سورية. ونحث على مواصلة العمل للاستمرار في الحصول على الموافقات في الوقت المناسب لجميع الأطراف، فضلا عن النظر في الاضطلاع بعمليات إيصال شاملة لعدة قطاعات من أجل ضمان إدراج الإمدادات الطبية كذلك في عمليات التسليم في المستقبل. كما ندعو أصحاب المصلحة إلى زيادة التمويل لبرامج الإنعاش المبكر التي من شأنها تحسين سبل العيش وبناء القدرة على الصمود لآلاف السوريين.

بينما نتداول، شهرا بعد شهر، وكثيرا ما نكرر مواقفنا المتقلبة والمتغيرة، لا يُسمع صوت الشعب السوري. إن الشعب السوري بحاجة إلى مجتمع دولي يتكلم بصوت واحد عن تقديم الإغاثة الإنسانية. وندعو الأعضاء ونحثهم على استعادة الروح التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) من أجل تيسير توافق الآراء والنهج التعاونية لتحقيق المصالحة من خلال عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر

السيد مارتن غريفيث والسيد يان إيجلاند على إحاطتهما.

إننا نردد نفس الملاحظة مرارا وتكرارا: المدنيون ما زالوا يدفعون ثمن النزاع ويتحملون قسوة شتاء آخر. وهناك ما يقرب من ١٤ مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، كما ذكر اليوم، ويعيش ٩٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر. وكما ذكر السيد إيجلاند في وقت سابق، فإن غالبية الأطفال السوريين لم يعرفوا سوى الحرب. ويجب أن ننفذ على الفور ومباشرة وقفا لإطلاق النار على الصعيد الوطني، تتولى الأمم المتحدة رصده. حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية أولوية مطلقة.

بعمليات مساعدة إنسانية واسعة النطاق في جميع أنحاء سورية. وتعرب الصين عن تقديرها لذلك. ونرحب بعملتي المساعدة الإنسانية لبرنامج الأغذية العالمي اللتين جرتا عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية. ونأمل أن تسير عمليتي الإيصال الثالثة والرابعة عبر خطوط التماس بسلاسة.

وتقدر الصين تعاون الحكومة السورية النشط في عمليات المساعدة عبر خطوط التماس، وتحث سلطات حكم الواقع المعنية في شمال غربي سورية على توفير سبل الوصول والضمانات الأمنية لعمليات التسليم عبر خطوط التماس، وتيسير توزيع الإمدادات، والتنفيذ المشترك لخطة الأمم المتحدة التي مدتها ستة أشهر لتقديم المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس إلى شمال غربي سورية.

وترحب الصين بمشاريع الإنعاش المبكر وسبل العيش في سورية التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونأمل أن تكثف الأمم المتحدة جهودها في هذا الصدد لمساعدة الشعب السوري على أن يصبح مكتفياً ذاتياً. على الدول المعنية أن ترفع فوراً عقوباتها الأحادية الجانب والحصار الاقتصادي المفروض على سورية لتهيئة الظروف اللازمة لتمكين المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار. وينبغي ألا تكون هناك قيود سياسية على تقديم المساعدة إلى سورية.

والصين تعلم أن ولاية مجلس الأمن فيما يتعلق بمعبر باب الهوى الحدودي قد مددت حتى تموز/يوليه. وأود أن أكرر التأكيد على أن المساعدة الإنسانية يجب أن تتم على أساس احترام سيادة البلد المعني وسلامته الإقليمية، وأن الآلية العابرة للحدود ينبغي أن تنتقل تدريجياً إلى آلية عابرة لخطوط التماس. وكما يذكر تقرير الأمين العام (S/2021/1030)، فإن العمليات الإنسانية عبر الحدود تنطوي على بيئات معقدة، ولا يمكن استبعاد خطر تحويل وجهة الإمدادات الإنسانية. ونحث الأمم المتحدة على تعزيز رصد الآلية العابرة للحدود لضمان الطابع الإنساني لعمليات المساعدة عبر الحدود.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام والسيد إيغلاند على بيانتهما بآخِر المستجدات.

ولن يتمكن اللاجئين السوريون من العودة بينما يستمر النظام في معارضة عودتهم وتهديد حياتهم وحرمانهم من ممتلكاتهم. ومن الأهمية بمكان أن تتاح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إمكانية الوصول إلى جميع اللاجئين العائدين.

أخيراً، لن تمر جرائم النظام بلا عقاب. وستواصل فرنسا تقديم الدعم الكامل لآليات مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد شينغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والسيد إيغلاند على إحاطتهما.

ينظر مجلس الأمن شهرياً في الملف الإنساني السوري، وفي كل مرة تتثير الإحاطات القلق العميق. لقد أضرت الأزمة الاقتصادية بالفعل بكل جانب من جوانب المجتمع السوري. وترتفع أسعار الأغذية والنفط ارتفاعاً حاداً، في حين يستمر دخل الناس في الانخفاض. وفي الوقت نفسه، ينتشر مرض فيروس كورونا بسرعة. وتعاني أجزاء معينة من البلد من نقص حاد في المياه. واللاجئون والمشردون في حاجة ماسة إلى زيادة في إمدادات الشتاء.

اتخذت الحكومة السورية سلسلة من التدابير لتطوير قطاعها الزراعي، ومساعدة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والانخراط في التعاون في مجال الطاقة، مما أسفر عن نتائج إيجابية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة من المجتمع الدولي لمعالجة العواقب الخطيرة للحرب الأهلية الطويلة الأمد والإرهاب والجزاءات الأحادية الجانب.

ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد سورية على التصدي للتحديات المتصلة بمساعيها الاقتصادية والإنسانية لإعادة الإعمار بطريقة متكاملة. ومن المهم أن نقدم لسورية مساعدات إنسانية طارئة، بما في ذلك، في جملة أمور، اللقاحات والغذاء والماء والإمدادات والخدمات، وأن نمضي قدماً بنشاط في الإنعاش الاقتصادي في سورية وإعادة الإعمار بعد الحرب.

وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى

والمساءلة في حالة الانتهاكات والهجمات أهمية بالغة، ولكن أي آلية تحدد لدعم حماية المدنيين وتيسير المعونة الإنسانية تتوقف على أخذ الجهات المسلحة التزاماتها على محمل الجد، بما في ذلك من خلال المشاركة في آلية تقادي التضارب. وبدون ذلك، فإن العلاقة الضرورية المبنية على الثقة بين الجهات الفاعلة المسلحة والجهات الإنسانية مستحيلة.

من خلال استهداف المدارس والمستشفيات والمستجيبين الأوائل في حالات الطوارئ، أظهر نظام الأسد وروسيا اهتماماً ضئيلاً بالقانون الدولي الإنساني طوال النزاع. وحماية المدنيين أمر بالغ الأهمية. ونؤكد من جديد الالتزام الذي يقع على عاتق جميع الأطراف ببذل كل جهد ممكن لتقادي وقوع خسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك عن طريق تجنب استخدام الأسلحة العشوائية في البيئات الحضرية، وستواصل المملكة المتحدة الدعوة إلى محاسبة منتهكي القانون الدولي الإنساني على جرائمهم.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
يشكر وفد بلدي أيضاً وكيل الأمين العام غريفيث والسيد إيفلاند على إحاطتهما، ونعرب عن تقديرنا الكبير لجهودهما الدؤوبة، فضلاً عن عدم فقد الأمل.

تدين المكسيك تصاعد العنف في الحسكة وتعرب عن قلقها إزاء العواقب الإنسانية لموجة العنف الجديدة في شمال شرقي البلد، التي تكلمنا عنها أيضاً أمس (انظر S/PV.8955). ونكرر دعوة اليونيسيف إلى ضمان حماية الأطفال وإجلالهم داخل السجن، ولكنني سأترك تعليقاتي على تلك الحالة لجلستنا المقبلة بعد قليل.

وإلى جانب الـ ٤٥ ٠٠٠ شخص الذين شردوا نتيجة للاشتباكات، لا يمكننا أن ننسى الأرقام الأضخم منها بكثير - إذ يعتمد ١٤ مليون شخص على المعونة الإنسانية. فإلى متى سيستمر ذلك؟ وماذا سيحدث للفتيات والفتيان الذين يعيشون في مخيمي الهول وروح، على سبيل المثال لا الحصر، الذين دفعوا للأسف الثمن الأكبر لأنهم لم يعرفوا سوى الحرب منذ ولادتهم، وهم من سيضطر بالتأكيد إلى إعادة بناء

مع دخولنا عام ٢٠٢٢، وهو العام الثاني عشر من النزاع، تستمر الأزمة السورية في التدهور. وكما سمعنا اليوم، فإن التكاليف الإنسانية واضحة - ١٣,٤ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. سنتكلم على وجه التحديد عن الحالة المقلقة جداً في شمال شرقي سورية بعد قليل. وفي شمال غربي سورية، هناك ٣,٤ ملايين شخص لا يمكن تلبية احتياجاتهم الإنسانية حالياً إلا من خلال حجم المساعدة التي تقدمها ولاية الأمم المتحدة عبر الحدود.

ولا تزال الغارات الجوية والقصف المدفعي اليومي مستمرة، حيث سجلت ٣٥ غارة جوية في أسبوع واحد خلال فترة رأس السنة، بما في ذلك زيادة الهجمات على البنى التحتية المدنية. فالمدنيين يقتلون ويشوهون ويجندون قسراً في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار استخدام الحصار والتجويع كأداتي حرب، فضلاً عن الانتهاك الخطير لحقوق الطفل. وفي هذا السياق، أردت أن أنطرق إلى عمل الفريق الاستشاري المستقل الرفيع المستوى المعني بتقادي التضارب فيما يتعلق بالعمل الإنساني في الجمهورية العربية السورية، وأن أتناول الموجز التنفيذي لأعماله الذي نشر بالأمس.

وكما يعلم مجلس الأمن، أنشئ الفريق للبناء على عمل مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة، الذي حقق في بعض الهجمات المروعة على المرافق المدرجة في قائمة الأمم المتحدة لتقادي التضارب أو تدعمها الأمم المتحدة في إدلب في عام ٢٠١٩.

وكما حدد مجلس التحقيق في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، كان من المحتمل جداً أن يكون النظام السوري و/أو حلفاؤه وراء الهجمات على أربعة مرافق مدنية - مدرسة ومركز للرعاية الصحية ومستشفى ومرفق لرعاية الأطفال. وقد واصلت المملكة المتحدة الدعوة إلى المساءلة عن تلك الجرائم، وأدانت هجمات مماثلة طوال فترة النزاع، بما في ذلك الهجوم على مستشفى الأتارب في العام الماضي.

ومن الواضح من موجز عمل الفريق أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومن الضروري بالطبع أن تتخذ الأمم المتحدة توصيات الفريق في سورية وخارجها. ويكتسي تقصي الحقائق والتحقيقات

ذلك، تستمر الأسعار في الارتفاع وأدى رفع الدعم عن غاز الوقود وانخفاض قيمة الليرة السورية إلى تفاقم الحالة. كما أدى موسم الشتاء الحالي إلى تفاقم مآسي الناس، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين.

والمسبب الأساسي لتفاقم الحالة الإنسانية في سورية هو عدم إحراز التقدم على المسار السياسي. وبالأمر، أتاحت لنا الفرصة للتداول بشأن التطورات السياسية الأخيرة. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على ضرورة التزام جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف الخارجية، بعملية سياسية يقودها ويتولى زمامها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونعتقد أيضا أن وقف إطلاق النار الشامل على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية لمصلحة الشعب السوري. وفي حين أن العمليات العابرة للحدود يمكن التنبؤ بها وهامة، فإنها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. ولذلك نشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على توسيع نطاق الجهود لتعزيز العمليات عبر الحدود. وفي هذا الصدد، نلاحظ بشكل إيجابي الجهود التي بذلت مؤخرا بشأن العمليات عبر الحدود، ولكن يلزم بذل المزيد من الجهود المتضافرة ونحن نقرب من نهاية الإذن الممنوح بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود لفترة سنة واحدة.

ومن أجل مساعدة الشعب السوري في هذه الأوقات الصعبة، يحتاج المجتمع الدولي إلى النظر بشكل بناء في تعزيز المشاريع لخلق فرص عمل وفرص اقتصادية للشعب السوري. وفي مواجهة انخفاض إنتاج المواد الغذائية الأساسية والمسائل المتعلقة بنقص المياه في المنطقة، بما في ذلك تلك الناجمة عن الإجراءات التي اتخذتها دول المنبع فيما يتعلق بتدفق المياه في الفرات، يجب معالجة الشواغل الجماعية للشعب السوري بأقصى قدر من الجدية.

لا يمكننا مناقشة الحالة الإنسانية في سورية بمعزل عن الإشارة إلى الأنشطة المتنامية للجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). والهجوم الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على سجن في مدينة الحسكة الأسبوع الماضي يدل على مدى خطورة المشكلة.

بلدهم؟ كيف ستكون الظروف عندئذ؟ ماذا ستكون حالتهم النفسية؟ وفي هذه الجلسات، لم نتكلم كثيرا عن مسألة الصحة العقلية والروحية للضحايا، التي سنحتاج إلى تناولها مرة أخرى في أقرب وقت ممكن.

أما فيما يتعلق بالطرف الآخر من البلد، في الشمال الغربي، فإننا نقدر المستجدات المقدمة بشأن التقدم المحرز في خطة ستة أشهر للمساعدات الإنسانية العابرة للحدود، مع التذكير بدورها المركزي مع استمرار تزايد الاحتياجات. وقد كان لفصل الشتاء بالفعل عواقب أشد بطشا بالمشردين في الجزء الشمال الغربي من البلد. وستساعد الخطة التي تبلغ مدتها ستة أشهر على التخفيف من حدة الوضع، ولكنها ليست خطة طويلة الأجل في غياب خطة أوسع نطاقا لإعادة الإعمار. وهناك حاجة إلى أكثر بكثير من مشروع الإنعاش المبكر لإعادة بناء حياة الناس. كما أشكر مقدمي الإحاطات على تزويدنا بمعلومات مفيدة جدا بشأن آلية تقادي التضارب. وهذا أمر مشجع بالتأكيد من حيث منع الهجمات والسماح للمجتمع الإنساني بتنفيذ بأنشطته في ظروف أقل سوءا.

ولكن كل ذلك سيظل غير كاف بدون إرادة سياسية لا تترك مجالا للإفلات من العقاب، كما قيل بالفعل. وستواصل المكسيك تقديم دعمها لآليات المساءلة لمختلف المنظمات لتحقيق هذه الغاية.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته اليوم. وأشكر أيضا يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، على أفكاره.

لم تشهد الحالة الإنسانية في سورية أي تحسن ملموس في الأشهر الأخيرة. وقد كان للأزمة التي دامت أكثر من عقد من الزمن أثر اجتماعي واقتصادي لا يمكن قياسه على السكان. ويحتاج ما يقرب من ١٤ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، منهم ٩,٨ ملايين شخص تشملهم مبادرات مختلفة، بما في ذلك مبادرات الأمم المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت الحالة الاقتصادية في البلد مزرية، مع تزايد النقص في المواد الأساسية مثل القمح والشعير. وعلاوة على

وفضلاً عن تداعيات الأعمال العدائية على الأوضاع الإنسانية، أدت الانقطاعات المتكررة للمياه وانتشار جائحة كوفيد-١٩ وموجات البرد القاسية هذا الشتاء إلى تفاقم معاناة الملايين من السوريين.

وعليه، وفي ظل تراكم الأزمات الإنسانية في سورية منذ ما يزيد على عقد من الزمان، نود اليوم التركيز على المسائل التالية.

أولاً، وفيما يتعلق بالعمليات الإنسانية، نرحب باستمرار إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية لمدة ستة أشهر إضافية، أي حتى تموز/يوليه المقبل، بناء على القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ونشيد باستئناف عمليات إيصال المساعدات إلى شمال غرب سورية عبر خطوط النزاع في العام الماضي وذلك لأول مرة منذ عام ٢٠١٧. حيث تم توزيع معونتين تابعتين لبرنامج الأغذية العالمي، وتم البدء في توزيع آخرهما في الـ ١٦ من الشهر الجاري (كانون الثاني/يناير)، وذلك بالتنسيق مع الحكومة السورية. كما ندعم تطوير وتنفيذ خطة الأمم المتحدة لإيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع إلى شمال غرب سورية بصورة منتظمة خلال ستة أشهر.

ثانياً، نظل مسألة توفير الإمدادات الطبية للشعب السوري أولوية، لا سيما اللقاحات ضد الجائحة. حيث أن معدل الأشخاص الحاصلين على الجرعات الكاملة للقاح يعد أقل من ٥ في المائة. مما يتطلب تركيزاً أكبر من المجتمع الدولي، خاصة في المخيمات.

ومن جانبه، أرسل بلدي أكثر من ٩٧ طناً من المساعدات الطبية إلى سورية، إلى جانب إرسال أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جرعة من اللقاحات. كما أكمل بلدي برنامجاً لتطعيم قرابة ١٢ ٠٠٠ لاجئ سوري في المخيم الإماراتي الأردني مريحيب الفهود وغيرها من المخيمات في الأردن.

ثالثاً، نشجع الأمم المتحدة وأعضاء المجلس على بذل المزيد من الجهود لدعم الإنعاش المبكر للبنية التحتية المدنية والقطاعات الحيوية، ومنها التعليم والصحة، والتي تأثرت بسبب النزاع. كما أن الإنعاش المبكر لن يساهم في تقديم الخدمات الأساسية فحسب، وإنما سيدعم الاقتصاد أيضاً، مما سيخفض من حجم المساعدات المطلوبة لتلبية

كما أدت الأعمال العدائية الناجمة عن ذلك إلى نزوح ما يقرب من ٤٥ ٠٠٠ شخص. وتسلط الهند الضوء باستمرار على كيفية مساهمة الجهات الفاعلة الخارجية في نمو الجماعات الإرهابية في سورية. واستمرار المجتمع الدولي في إهمال هذه المسألة سيلحق ضرراً يتعذر إصلاحه بمكافحتنا الجماعية للإرهاب. ولا تزال الحالة في مخيمات المشردين داخليا التي تؤوي النساء والأطفال خطيرة أيضاً. ونحن ندين بشدة مقتل عامل في مجال الأنشطة الإنسانية في مخيم الهول في وقت سابق من هذا الشهر.

ومع الأخذ في الاعتبار الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في سورية، والتي تفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا العالمية وبداية فصل الشتاء، هناك حاجة ملحة لزيادة المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق لأن المساعدة الإنسانية المقدمة إلى سورية قد انخفضت في الواقع في عام ٢٠٢١. ونحث مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على تنسيق البيانات المتعلقة بمشاريع الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود بطريقة شاملة حتى يتسنى التوصل إلى رؤية شاملة.

وفي الختام، من جانبنا، واصلت الهند تقديم المساعدة الإنمائية والدعم لتنمية الموارد البشرية إلى سورية من خلال المنح وخطوط الائتمان لمشاريع مختلفة، وإمدادات الأدوية والغذاء، ومعسكرات لتدريب الأطراف الاصطناعية، ومركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الجيل التالي، وبرامج التدريب على بناء القدرات. ومنذ بداية النزاع، وقفت الهند دائماً إلى جانب الشعب السوري وستواصل القيام بذلك.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الشاملة. كما أشكر الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين السيد يان إيغلاند على آرائه القيمة.

تظل مسألة توفير المساعدات للمدنيين السوريين أولوية، لا سيما في شمال غرب سورية وفي الجنوب. كذلك هو الحال بالنسبة لشمال شرق سورية، حيث تسبب الهجوم الأخير لتنظيم داعش في الحسكة بموجة نزوح داخلي وعرقل إيصال المساعدات الإنسانية.

المساعدة لبعض الأشخاص الأكثر ضعفا في سوريا. وفي الوقت الذي يؤدي فيه الشتاء القارس إلى تفاقم الوضع الرهيب أصلا للأشخاص الذين يعيشون في مخيمات ومستوطنات غير رسمية في جميع أنحاء سوريا، ينبغي أن يستمر تدفق المساعدات الدولية المنقذة للحياة.

وتشدد البرازيل على أهمية إبقاء تلك العمليات الإنسانية تحت الرصد المفصل والوثيق، والبحث عن سبل لتيسير زيادة العمليات عبر الحدود بطريقة منتظمة ويمكن التنبؤ بها. ونكرر أيضا دعوة جميع الأطراف إلى الامتنال لالتزامها بضمان وصول المساعدات الإنسانية بحرية ودون عوائق، وهو ما يجب أن يكون امتثالا لمبادئ الإنسانية والحياد والحياد والاستقلال.

وتكرر البرازيل دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني للتخفيف من معاناة السكان السوريين، وإدانتها للهجمات العشوائية، والاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية، كالمستشفيات والمدارس، واستهداف العاملين في المجال الإنساني، وحالات الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والقتل بإجراءات موجزة. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الامتناع عن إيذاء المدنيين والامتنال للقانون الدولي الإنساني.

ومما يبعث على القلق بشكل خاص استمرار وتزايد وجود الجماعات الإرهابية في سوريا، ولا سيما لما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على المنطقة بأسرها. ونشعر بالجزع إزاء تقارير اليونسيف عن وجود نحو ٨٥٠ طفلا محتجزين في الحسكة، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة، مهددين بحلقة العنف الأخيرة. وندعو الأطراف إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الأطفال. وينبغي الحفاظ على سلامة الأطفال، الذكور والإناث على السواء، وألا يكونوا جزءا من الصراع. وتكرر البرازيل الشواغل المتعلقة بحالة الأطفال الأجانب في المخيمات وتؤكد أهمية إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة إعادة الأطفال إلى أوطانهم.

كما نوجه الانتباه إلى العواقب الضارة المحتملة للجزاءات الأحادية الجانب على السكان المدنيين في سيناريو من الأزمة الاقتصادية الحادة والجوع المتصاعد. وندعو إلى إجراء استعراض شامل ودائم لهذه التدابير بهدف إغاثة السكان ودعم إجراءات الإنعاش المبكر.

الاحتياجات العاجلة في سورية. وفي سياق تزايد الدعم الدولي لمشاريع الإنعاش المبكر، نأمل بأن يتم بذل جهود لمعالجة المسائل التي تعرقل تمويل هذه المشاريع.

وفي كل نواحي الاستجابة الإنسانية، يجب دعم وحماية المرأة السورية وتعزيز قدرتها على الصمود، لا سيما في المخيمات حيث تتعرض النساء والفتيات لمخاطر العنف الجنسي والعنف المبني على الجنس.

وفي الختام، نؤكد أن السبيل الوحيد لإنهاء المعاناة الإنسانية للشعب السوري الشقيق يكمن في تحقيق تقدم في العملية السياسية. وفي الختام، نؤكد أن السبيل الوحيد لإنهاء المعاناة الإنسانية للشعب السوري الشقيق يكمن في تحقيق تقدم في العملية السياسية، مما يتطلب في المرحلة الراهنة التركيز على التوصل إلى حل سياسي وفق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وستواصل دولة الإمارات دعمها لجهود المبعوث الأممي الخاص لسورية، غير بيدرسن، ومبادرته في هذا الاتجاه.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): العنف المستمر، والأزمة الاقتصادية الحادة مع تصاعد الجوع، والجائحة المستعرة، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وعملية السلام المتوقفة - هذا هو السيناريو القاتم الذي وصفه مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم وبالأمر (انظر S/PV.8955) وآخر التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن الأزمة في سوريا.

أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد يان إيغلاند على الوصف الشامل للحالة على أرض الواقع. ونغتتم هذه الفرصة أيضا لكي نشكر الأمين العام على التقرير (S/2021/1030) المقدم في كانون الأول/ديسمبر الماضي، امتثالا للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي قدم استعراضا شاملا لعمل الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية بعد إجراء تقييم دقيق للاحتياجات على أرض الواقع.

تدعم البرازيل عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود في سوريا، وفقا للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، باعتبارها ضرورية لتقديم

اللاتي يتعرضن للاعتداء الجنسي في المخيمات. ويجب تعبئة المجتمع الدولي بشكل أكبر من أجل سوريا. وفي هذا السياق، فإن تنفيذ القرارات ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) أمر حيوي الأهمية لضمان وصول المساعدات الإنسانية المتاحة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر النداء الذي وجهه السيد إيغلاند من فوره مؤكداً أن المعونة الإنسانية ينبغي ألا تخضع للتسييس. وأعرب عن تأييد غابون لتقرير الأمين العام عن المعونة عبر الحدود (S/2021/1030).

إن الشفافية وإشراك جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، من تخطيط المساعدات الإنسانية إلى نشر الموظفين، أمر أساسي لكسب ثقة الناس والسلطات المحلية والحفاظ عليها، لا سيما في سياق العمليات عبر الحدود. وبالمثل، من المهم مواصلة وضع تدابير لضمان إيصال المعونة على نحو فعال وقابل للتتبع ورشيد. ويتطلب ذلك تعزيز معايير وتدابير المتابعة، واعتماد مؤشرات إلزامية ووثائق للنقل، واستراتيجيات للمتابعة والتقييم مصممة خصيصاً للسياق السوري. وإذ نلاحظ باهتمام بعض التقدم على أرض الواقع فيما يتعلق بفتح معايير حدودية جديدة للمساعدات الإنسانية، مما يمكن الكثير من الناس من الخروج من العزلة، لا سيما في الشمال الغربي، يجب أن نواصل العمل على تحسين النظام الشبكي لرصد تنفيذ مشاريع الأمم المتحدة من خلال وكالات متخصصة وأطراف ثالثة، وكذلك تدابير التقييم والحد من المخاطر التي تمكن من إجراء تعديلات على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق بين مختلف الأطراف بشأن العمليات عبر الحدود في تلك المنطقة، التي أذنت بها الحكومة السورية، يعطي بوضوح أملاً أكبر في زيادة الزخم في معالجة شواغل اللاجئين والمشردين داخلياً الذين يفكرون في العودة إلى ديارهم وتقديم المعونة إلى العائدين طوعاً. ومن المهم في هذه التشكيلات المختلفة زيادة استقلالها وتقليل حاجة المجتمعات التي تعمل فيها إلى المعونة. ولذلك يجب أن ندعم آلية فض الاشتباك.

ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن عملية سياسية تملكها وتقودها سوريا، وتيسرها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على وحدة الأراضي السورية، هي وحدها التي ستحقق السلام الدائم وتخفف من معاناة الشعب السوري.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): لقد دفعتنا الحالة في سوريا إلى هنا مرة أخرى اليوم لمعالجة المسائل الإنسانية. إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام مارتين غريفيث والرسالة المؤثرة من يان إيغلاند ترسم صورة مدمرة لمدى الاحتياجات والتحديات الإنسانية الهائلة في سوريا.

على مدى السنوات العشر الماضية، واجه الشعب السوري أزمة أصبحت ذات أبعاد دولية. إنها بلا شك أكبر أزمة للاجئين والمشردين في عصرنا، والتي تفاقمت بسبب وباء جائحة مرض فيروس كورونا، والعمليات العسكرية الواسعة النطاق، ولا سيما في الشمال الشرقي، وتشريد السكان بأعداد كبيرة في الشمال الغربي، والجزءات الاقتصادية، والضربات الجوية من قبل بعض المتحاربين وانحياز الاقتصاد. ومع تزايد انعدام الثقة بين الأطراف المتحاربة، الأمر الذي يقوض الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق بشأن دستور جديد، لا يوجد للأسف أي أمل في الأفق القريب لأكثر من ١١ مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

وعلى الرغم من هذا الوضع الذي لا يوصف، فإن تدفقات المساعدات الإنسانية إلى سوريا في تراجع حاد. ولا تزال التعهدات الدولية في مؤتمر بروكسل حول سوريا في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ أقل بكثير من التوقعات. وأدى ذلك إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة من انعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الأساسية، وانخفاض واضح في فرص الوصول إلى مياه الشرب والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل، ما أدى إلى أن تعيش الأغلبية العظمى من الشعب السوري تحت عتبة الفقر.

وهذه الحالة لا يمكن الدفاع عنها من الناحية الإنسانية وغير مقبولة أخلاقياً، بل وأكثر من ذلك بالنسبة للنساء والفتيات الصغيرات،

كورونا (كوفيد-١٩) والأزمة الاقتصادية وتساعد العنف. نتيجة لذلك وصلت الاحتياجات الغذائية إلى أعلى مستوياتها منذ بدء الأزمة، حيث لا يستطيع ملايين الأشخاص ضمان الحصول على المياه الكافية والأمن في جميع أنحاء شمال سوريا. وارتفع انتشار الأمراض المنقولة بالمياه ارتفاعاً شديداً.

ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لسوريا. ولكن يجب علينا، نحن المجلس، أن نفعل المزيد بشكل جماعي للتخفيف من شدة هذه الحالة الإنسانية الطارئة المستمرة. ويتعين على الجميع زيادة دعمهم المالي لمساعدة ما يقدر بنحو ٤ ملايين سوري يحتاجون إلى الدعم الشتوي. لذلك يجب على المجلس أن يسعى لاغتنام جميع الفرص لزيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى أقصى حد في سوريا. ومن شأن الفشل في القيام بذلك أن يزيد من محنة السكان الذين عانوا كثيراً.

بذلك أنتقل إلى نقطتي الثانية: أن ندعم جميع الطرائق لتقديم المساعدات للشعب السوري في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك عمليات الوصول عبر خطوط التماس وعبر الحدود. ونشعر بالارتياح للمهام عبر خطوط التماس التي تنفذ في شمال غرب سوريا. بيد أنها كانت مهمة خطيرة وصعبة استغرق تنسيقها شهوراً. ولهذا السبب فإن تقديم المساعدة عبر خطوط التماس يكمل المساعدات عبر الحدود وليس بديلاً عنها لأن إيصالها عبر الخطوط لا ينسجم مع حجم المساعدة المقدمة عبر الحدود. ويجب علينا أن نتوخى النزاهة إزاء هذه الحقيقة وأن نحترم استنتاجات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وقد أوضحت ذلك بصورة كافية عشرات التقارير الواردة من الأمين العام وعشرات الشهادات التي أدلت بها المنظمات الإنسانية. وهذا يعني على أقل تقدير التسليم بأنه لا غنى عن المساعدة عبر الحدود، ويجب علينا تجديد وتوسيع نطاق الإذن بوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود هذا الصيف.

ويجب على المجلس أن يعمل معاً ليس فقط لضمان بقاء باب الهوى مفتوحاً، بل أيضاً إتاحة جميع خيارات الوصول عبر الحدود

في الختام، أود أن أؤكد شجاعة العاملين في المجال الإنساني وأن أعرب عن دعم بلدي لمختلف المنظمات الإنسانية وموظفيها الذين كثيراً ما يستمرون في بعث الأمل للشعب السوري في الميدان ومساعدة الضحايا في ظل ظروف بالغة الصعوبة ويخاطرون بحياتهم في بعض الأحيان. ولا شك في أنهم يؤمنون بالحاجة الماسة للناس الذين لا يتعين عليهم الاستمرار في دفع ثمن النزاعات التي لم تحل في نهاية المطاف.

لذلك يجب أن يواصلوا حياتهم بينما ننتظر حلاً للعمليات السياسية التي وصلت إلى طريق مسدود. ويجب على المجلس أن يساعدهم على العيش بكرامة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، فضلاً عن وكيل الأمين العام غريفيث على الإحاطات التي تبعث على القلق بشأن الاحتياجات الإنسانية الهائلة في سوريا. وأشكر أيضاً يان إغلاند على أحدث المعلومات التي قدمها، فضلاً عن عمل المجلس النرويجي للاجئين لتحسين الحالة الإنسانية في سوريا وكذلك للاجئين السوريين في المنطقة. وأود أيضاً أن أشكر يان على عمله في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بفض التضارب فيما يتعلق بالعمل الإنساني في الجمهورية العربية السورية. أعلم أن التقرير قد صدر بالأمس، ونتطلع إلى الاطلاع على استنتاجاته.

اليوم أود أن أناقش ثلاثة جوانب للحالة الإنسانية في سوريا: الأزمة التي يسببها هذا الشتاء البارد، وزيادة جميع طرائق إيصال المساعدات واللقاحات للشعب السوري، وحماية اللاجئين السوريين.

أولاً، في الوقت الذي يعاني فيه الشعب السوري من درجات تجمد الحرارة وطقس عاصف ما زال ملايين الأشخاص بحاجة إلى إمدادات أساسية لفصل الشتاء مثل الخيام والأغطية والمعاطف ووقود التدفئة. كيف يستمر الشعب السوري بعد ١١ فصل شتاء بارد منذ بداية الانتفاضة في مواجهة نفس المخاطر الناجمة عن النزاع نفسه ونفس التقاعس؟ ويعدُّ هذا الشتاء الأسوأ على نحو ما بسبب مرض فيروس

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد طلبت الكلمة لأعرب عن دهشتنا للبيانات التي تفيد بأن عدم مشاركة روسيا في آلية فض الاشتباك أمر غير مقبول وينتهك قواعد القانون الدولي الإنساني. لقد كان من المدهش جدا بالنسبة لنا أن تتهمنا المملكة المتحدة التي هاجمت قواتها المسلحة سوريا أكثر من ٤٠٠٠ مرة وكذلك العراق. وخلال إحدى تلك الهجمات على العراق التي شنت في أغسطس/آب ٢٠١٧ قُتل عشرات المواطنين المسالمين كما أكدته قيادة التحالف العالمي لهزم داعش. غير أن لندن أوضحت ذلك على النحو التالي:

”لا يمكن استبعاد خطر قتل المدنيين استبعادا تاما، بسبب الأعمال اللاإنسانية التي يقوم بها عدونا الذي يستخدم الناس كدروع بشرية“.

وما برحت روسيا تسترشد بالاعتقاد بأن مسألة تقادي تضارب الأهداف المدنية وتقديم المساعدة الإنسانية يجب أن تحلها الأمم المتحدة بالتعاون المباشر مع الحكومة الشرعية للجمهورية العربية السورية، وهي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد لاحظنا مرارا وتكرارا أنه من غير المقبول منح وضع الحماية لبعض الأهداف في إدلب التي لا تستطيع الأمم المتحدة الوصول إليها، ما يعني أنها لا تستطيع تحديد ما إذا كانت تلك الأهداف تُستخدم وفقا للتوجيهات أو أن الإرهابيين استولوا عليها وحولوها إلى مرافق عسكرية. أعتقد أن زملاءنا السوريين بوسعهم حقا وصف الحالة فيما يتعلق بإزالة الصراع أكثر من أي شخص آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين مرة أخرى بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق كحد أقصى لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله على بسرعة. أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وإذا وضعنا السياسة جانبا وركزنا حصرا على احتياجات السوريين، فإن من شأن ذلك أن يساعد في إيصال المواد الأساسية بما في ذلك الإمدادات الطبية لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. وتكتسي الإمدادات الطبية أهمية خاصة الآن في سوريا التي بوصفها من أدنى الدول من حيث معدلات التطعيم ضد كوفيد-١٩ في الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي. على سبيل المثال في شمال غرب سوريا لم يحصل سوى ٢,٩ في المائة من السكان على التطعيم الكامل حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. لقد بعث مجلس الأمن برسالة موحدة باعتماده القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١) في شباط/فبراير ٢٠٢١ الذي يقدم دعما قويا لتيسير الحصول على لقاح كوفيد-١٩ في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة وحالات ما بعد النزاع وخلال حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة.

وهذه حالة طوارئ إنسانية معقدة بحق وقد شهدتها مباشرة خلال زيارتي لباب الهوى في العام الماضي. لذا يجب أن نحرز تقدما في هدفنا المشترك لتيسير الحصول على اللقاحات والعمل مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لإيصال تلك اللقاحات عبر الحدود.

ثالثا وأخيرا، أود أن أكرر تقديرنا العميق لجميع الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين، وخاصة تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر. وتواصل تلك البلدان تعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي بتوفير الحماية لأولئك الذين لا يستطيعون العودة بأمان إلى وطنهم حاليا. ولنكن واضحين: إن إجبار اللاجئين السوريين على العودة إلى سوريا سيعرض حياتهم للخطر ويعرضهم لاحتمال التعذيب والاحتجاز التعسفي والموت. إن من غير الإنساني إجبار السوريين على العودة إلى ديارهم الآن. ويجب أن تكون جميع عمليات العودة آمنة ويجب أن تكون كريمة وطوعية ومسترشدة.

إن الحالة الإنسانية في سوريا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تدفع المجلس للسعي إلى إيجاد حلول سياسية لهذا النزاع. وفي غضون ذلك يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتخفيف هذه المعاناة الإنسانية وأن نركز إجراءاتنا على تلبية احتياجات الشعب السوري.

الاحتياجات العاجلة للشعب السوري، وتعزيز الوصول عبر الخطوط من داخل الأراضي السورية، وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر لتوفير خدمات التعليم والصحة، والمياه. بالإضافة إلى ذلك، فقد عرقلت أيضاً، وبشكل متعمد، اعتماد الإطار الاستراتيجي الناظم للتعاون بين الحكومة السورية والأمم المتحدة والذي يهدف إلى دعم جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وضمان عدم التخلف عن الركب، وتوفير الظروف المناسبة للعودة الكريمة والطوعية والأمنة للمهجرين إلى مناطقهم.

قبل بضعة أيام، بعثت إليكم، بالنيابة عن حكومة بلادي، برسالتين متطابقتين حول الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش الإرهابي، ومليشيا قسد الانفصالية، والقوات الأمريكية في محافظة الحسكة شمال شرق سورية، والتي أودت بحياة مدنيين أبرياء، وألحقت إصابات بالغة بغيرهم، بمن فيهم الأطفال والنساء، وتسببت بتدمير الكثير من المنشآت المدنية، والبنى التحتية، وأدت إلى نزوح جماعي لآلاف الأسر السورية إلى المناطق التي تسيطر عليها الدولة التماساً للأمان. إن ما جرى في الحسكة خلال الأيام الماضية كشف عن عجز الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية الأخرى عن الاستجابة بالكفاءة المطلوبة لمواجهة هذا التحدي. وذلك على الرغم من المناشدة العاجلة التي أطلقتها الحكومة السورية بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، والتسهيلات الكبيرة التي قدمتها لها للقيام بعملها.

لقد تحملت الحكومة السورية الكم الأكبر من الأعباء التي فرضتها ممارسات الأطراف المنخرطة في تلك الأحداث. وبالرغم من محدودية قدرتها على تلبية الاحتياجات بسبب التدابير القسرية المفروضة على أبناء الشعب السوري، فقد عبأت إمكانياتها المتاحة للاستجابة الفورية لاحتياجات المهجرين، ووفرت لهم متطلباتهم من مأوى وغذاء، ودواء، ومواد إغاثية ولوازم تدفئة، لا سيما في ظل الطقس البارد بشدة.

لقد تناولت بعض الوفود في بياناتها موضوع استهداف المرافق المدنية الصحية والخدمات، واستغلت نشر خلاصة عمل اللجنة الاستشارية حول آلية التحديد لكيل الاتهامات التي لا أساس لها من

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، تتعاطم معاناة ملايين السوريين هذه الأيام جراء موجة البرد القارص التي تشهدها سورية، حيث يواجهون مشقة كبيرة في الحصول على احتياجاتهم الأساسية، وفي مقدمتها لوازم التدفئة من قبيل الوقود، والطاقة الكهربائية، ناهيك عن الغذاء، والدواء، والرعاية الصحية. وذلك كله بسبب الإرهاب الاقتصادي السافر، وسياسات العقاب الجماعي المتمثلة بالتدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على بلادي، سورية، في انتهاك فظ لجميع المعايير القانونية الدولية ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

لقد طالت الآثار الكارثية لهذا الحصار غير القانوني وغير الإنساني، وشملت شتى قطاعات الحياة في سورية، وحدت بشكل كبير من قدرة الحكومة السورية ومؤسساتها على توفير الخدمات الأساسية، كما حالت دون إنجاز الكثير من برامج ومشاريع التعاون بين الحكومة السورية وشركائها في العمل الإنساني، مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعشرات المنظمات غير الحكومية الأجنبية المرخص لها بالعمل في سورية، بما في ذلك المشاريع التي أكد عليها القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

إن الممارسات اللاأخلاقية لبعض الدول المؤثرة في الساحة الدولية والمعادية لسورية تثبت زيف ادعاءاتها حول انشغالها بالوضع الإنساني في سورية، وتفضح تسييسها لأبسط مبادئ العمل الإنساني من خلال استخدامها كأداة للضغط والابتزاز لتحقيق أهدافها السياسية المعادية لسورية.

لقد عرقلت الدول الغربية الدائمة العضوية في هذا المجلس وحفاؤها الجهود الرامية إلى تحسين الوضع الإنساني في سورية، حيث عمدت إلى حجب تمويلها لخطوة الاستجابة الإنسانية فلم تتجاوز نسبة الوفاء بالتعهدات خلال العام الماضي ٤٥ في المائة من إجمالي المبلغ المطلوب من الأمم المتحدة، كذلك عرقلت تلك الدول تطبيق أحكام القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، وهي أحكام تتعلق باتخاذ خطوات عملية لتلبية

الانفصالية ومن يراها الوصول من الداخل بهدف إيجاد ذرائع لتمديد آلية العمل عبر الحدود ومواصلة انتهاك السيادة السورية.

قبل أن اختتم بياني، أود أن أشير أيضا إلى معاناة أهلنا في الجولان السوري المحتل، جراء ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها عمليات القمع والترهيب، والاعتقال التعسفي، ومصادرة الأراضي، فإن وفدي يطالب المجلس بإدانة عقد الحكومة الإسرائيلية لاجتماع في الجولان السوري المحتل بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وإعلانها عن سعيها إلى مضاعفة عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان السوري المحتل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما يتطلع لتحرك عاجل من مجلس الأمن لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سيادة الأراضي السورية وتطبيق قراراته لضمان انسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الشعب السوري يريز مرة أخرى ما بين العنف والمجاعة وجائحة فيروس كورونا والشتاء القاسي. وفي هذا العام، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية إلى ١٤ مليون شخص.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قدم نائب منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بالأزمة في سورية نظرة متعمقة على الاحتياجات الحالية شمال غربي سورية. ووجه نداء من أجل توفير أماكن إيواء أكثر أماناً وكرامة في الوقت الذي يواجه فيه ١٥٠٠٠٠ سوري درجات حرارة دون الصفر. وقد وضعت تركيا مشروعها الوطني للتخفيف من احتياجات الإيواء في إدلب، لكننا نواصل تشجيع غيرنا من الجهات المعنية والمانحين على الصعيد الدولي على إعطاء الأولوية لتمويل مثل هذه المشاريع.

إن آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود شريان حياة لـ ٣,٤ ملايين شخص في الشمال الغربي. ولا يوجد ببساطة بديل متاح من حيث الحجم أو النطاق يمكن أن يلبي الاحتياجات المتزايدة في الشمال

الصحة، وطالبت بالمساءلة بشأنها. وبالنظر إلى أن هذه الوفود قد تناست جرائم التحالف الدولي غير الشرعي الذي دمر مدينة الرقة عن بكرة أبيها، وغيرها من المناطق، وتسبب بإزهاق الكثير من أرواح السوريين. فلا بد للجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكي في الحسكة قبل أيام فقط أن تنعش ذاكرتهم.

لقد دمر الطيران الأمريكي خلال ساعات مبنى جامعة الفرات، ومعهد تعليمي آخر، ومخبز، ومحطة وقود، وغيرها. وسقط جراء ذلك العديد من الأبرياء. ألا يجب المساءلة عن ذلك؟

تتكامل جرائم قوات الاحتلال الأمريكي والتنظيمات التابعة لها في الشمال الشرقي مع جرائم قوات النظام التركي والكيانات الإرهابية المتعددة التي ترعاها في شمال غربي سورية. وفي مقدمتها تنظيم جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام) المدرجة على قائمة مجلس الأمن. وبالرغم من مطالباتنا المتكررة طوال سنوات للتحرك ضد تلك التنظيمات الإرهابية فإن مجلس الأمن لا يزال عاجزا عن الوفاء بمسؤولياته جراء مسايرة بعض الدول الغربية لنظام أردوغان الذي يتقن جيدا سُبُل الابتزاز والتضليل، مما وفر له مظلة حماية من أية مساءلة عن جرائم القتل والنهب ومصادرة الأراضي، والتهجير، والتغيير الديمغرافي، والتترك، والحرمان من مياه الشرب، والاتجار بمعاناة المهجرين واللاجئين السوريين والتي ترتقي في معظمها إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

يؤكد وفدي مجددا على موقفه الرافض لما يُسمى بآلية العمل عبر الحدود باعتبارها انتهاكا لسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، ووسيلة تتيح لتنظيم جبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها مواصلة سيطرتها على إدلب واحتجاز أهلها كرهائن، ودروع بشرية، كما يؤكد وفدي على أن الوصول من الداخل بالتعاون الوثيق مع الحكومة السورية هو السبيل الأمثل لتلبية الاحتياجات في سائر أرجاء سورية، والجهود التي تبذلها الحكومة السورية والتسهيلات والموافقات التي تمنحها تستحق كل إشادة وتقدير. في المقابل، عرقلت التنظيمات الإرهابية والمليشيات

كما أن انتهاكات وقف إطلاق النار المستمرة والهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في إدلب تقوض فعالية الاستجابة الإنسانية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك تدمير مزرعة تدعمها الأمم المتحدة والهجوم على محطة العرشاني للمياه، مما أدى إلى انقطاع المياه عن ما يقرب من ربع مليون شخص في المنطقة. وفي حين يواصل نظام الأسد مهاجمة شعبه، فإن منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الإرهابية تنفذ نفس المخطط الشرير من خلال ارتكاب جرائم حرب في شمال سورية.

إن المساعدة الإنسانية ليست سوى ضمانة نحاول من خلالها علاج السرطان. وأصبحت الأمم المتحدة جهة للتدخل في أعقاب وقوع الفاجعة في كل من سورية وأفغانستان واليمن وجنوب السودان. ويغدق المجتمع الدولي الأموال لإبعاد المشاكل عنه.

ويجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاعات. وفي حالة سورية، فإن السبب الجذري للنزاع واضح - تقييد نظام الأسد للحقوق والحريات الأساسية. وستستمر الأزمة الإنسانية ما لم نعالج المشكلة السياسية ونتوصل إلى تسوية سياسية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويجب على المجلس أن يعمل متحداً في القيام بما هو صواب من أجل الناس الذين تعهدنا بخدومتهم. ولن نعطي لأكاذيب ممثل النظام وادعاءاته التي لا أساس لها من الصحة وزنا بالرد عليها. فوجوده هنا إهانة لملايين السوريين الذين أزهقت أرواحهم على أيدي النظام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيران.

السيدة إرشادي (إيران) (تكلمت بالإنكليزية): زاد الوضع الهادئ نسبياً في سورية في عام ٢٠٢١ من إمكانية العودة الآمنة والكرامة للاجئين والنازحين وعجل بجهود إعادة الإعمار.

غير أن معاناة الشعب السوري مستمرة ويتطلب التخفيف من معاناته بذل المزيد من الجهود في مختلف المجالات. ومن الواضح أنه لا يوجد شيء أكثر أهمية وإلحاحاً من ضمان سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ويمكن القيام بذلك من خلال إنهاء احتلال سورية والاعتداءات التي يشنها النظام الإسرائيلي ضد سورية والتصدي

الغربي. وتتوقف حياة الملايين من الضعفاء على المعونة المرسلّة عبر المعبر الحدودي الوحيد في باب الهوى، حيث يوجد أكثر نظم الرصد تمحيصاً في العالم.

وفي العام الماضي وحده، غادرت قرابة ١٠ ٠٠٠ شاحنة تركيا لإيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى ٢,٤ مليون شخص. وكانت أكثر من ٩٠ في المائة من الشحنات العابرة تحتوي على مواد غذائية. واستُخدمت المواد المتبقية للمساعدة في توفير المأوى والمرافق الصحية والتغذية والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، تم نقل أكثر من ١,٩ مليون جرة من لقاحات كوفيد-١٩ إلى سورية باستخدام هذه الآلية العابرة للحدود. وتفخر تركيا بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لضمان استمرار تشغيل العمليات عبر الحدود.

ألمح وكيل الأمين العام غريفيث إلى التطورات الأخيرة في عمليات التسليم عبر خطوط التماس وتوزيعها من خلال طريقة التوزيع المنشأة حديثاً. وتركيا ملتزمة التزاماً كاملاً بالمساهمة في تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بجميع جوانبه، بما في ذلك الوصول عبر خطوط التماس. ونفسر طلبات الأمم المتحدة الحالية استناداً إلى هذا الفهم. ويتطلب ذلك أيضاً تعاون الأمم المتحدة بصورة فعالة مع الجهات الفاعلة المحلية على أرض الواقع.

وكما ورد في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، يمكن لمشاريع الإنعاش المبكر أن توسع نطاق الأنشطة الإنسانية. ومن المهم تنفيذ هذه المشاريع دون تمييز في جميع أنحاء سورية على أساس تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات.

ومن الضروري مواصلة تمويل أنشطة الاستجابة الإنسانية للمنظمة. وفي العام الماضي، وجهت الأمم المتحدة نداء من أجل تقديم ٤ بلايين دولار لمساعدة الشعب السوري. وتلقت أقل من نصف ذلك. وهناك حاجة إلى المساعدة الإنسانية لأن النظام السوري وداعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب يواصلون انتهاك القانون الدولي الإنساني. وقد أظهر الشعب السوري عل مدار أكثر من عقد من الزمن قدرة على الصمود، ولا يمكننا التخلي عنه الآن.

في القرار. وما زلنا في انتظار أن يتم ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن الشعب السوري هو في الواقع الذي ينبغي أن يشعر عملياً بفائدة هذا القرار وتحقيق أهدافه بالكامل وبالتالي يؤكد ذلك.

وندعو إلى زيادة تمويل المساعدات الإنسانية وتخصيصها للعمليات عبر خطوط التماس في سورية. ومن المخبىء للأمال بشدة أن التقدم المحرز في العمليات عبر خطوط التماس في المناطق التي لا تسيطر عليها حكومة الجمهورية العربية السورية أقل بكثير مما كان متوقعاً بسبب عدم تعاون الأطراف الأخرى.

ومن المهم أيضاً كفالة وصول تلك المساعدات التي تدخل سورية من خلال العمليات العابرة للحدود إلى المستفيدين الفعليين وعدم وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية.

في عام ٢٠٢١، أطلق سراح ١٠ محتجزين سوريين بفضل جهود الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين، الذي أنشئ بموجب صيغة أستانا. وكان ذلك تطوراً إيجابياً، يجب أن يستمر في عام ٢٠٢٢ على نطاق أوسع. وستواصل إيران الإسهام في هذه الجهود وتحت جميع الأطراف على التعاون في النهوض بهذا الهدف الإنساني النبيل.

وندعو إلى تيسير العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين السوريين والمشردين داخلياً، ونحذر في الوقت نفسه من محاولات تشييم عن العودة إلى ديارهم، بما في ذلك عن طريق نشر معلومات غير دقيقة عن الأوضاع الراهنة في سورية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

للتحديات التي يشكلها الإرهابيون، فضلاً عن رفع العقوبات اللاإنسانية غير القانونية المفروضة على الشعب السوري. وفي الوقت نفسه، يجب مضاعفة وتسريع الأنشطة الجارية من أجل التنفيذ الفعال للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، ولا سيما فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية والصحة والتعليم والمأوى، فضلاً عن مشاريع الإنعاش المبكر.

ونؤيد تماماً دعوة الأمين العام إلى مواصلة توسيع جهود الإنعاش المبكر في سورية ونشاطه رأيه بأن هذه الجهود حاسمة لاستمرار نجاح الاستجابة الإنسانية في البلد. وفي هذا السياق، دعا الضامنون لصيغة أستانا في اجتماعهم في كانون الأول/ديسمبر إلى تحسين الوضع الإنساني في سورية، وبناء على ذلك فقد حثوا المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية على تحسين مساعداتهم لسورية بأسرها من خلال مشاريع الإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود. وكما بيّن الأمين العام عن حق، فإن تلك الأنشطة مهمة لمنع حدوث زيادة أخرى في عدد المحتاجين، فضلاً عن الحد من الاحتياجات الإنسانية الفورية والمطلوبة، وبالتالي تقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية.

كما أن هناك حاجة إلى بذل جهود جادة لرفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية. وقد أدت تلك التدابير غير القانونية إلى إطالة معاناة الشعب، وهي تؤثر سلباً على عمل الوكالات الإنسانية الدولية والوطنية هناك.

ونظراً للاحتياجات الإنسانية الماسة في سورية، حيث دُمرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية المدنية أو تهاكت، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، يجب على مجلس الأمن أن يضغط بجدية من أجل التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

فقد اتخذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بهدف تلبية الاحتياجات العاجلة لشعب سورية، البلد الذي يعاني حالة طوارئ إنسانية معقدة، كما جاء